

## المجلس الوطني الفلسطيني يجمعنا ولا يفرقنا

يحيى يخلف

عندما كان هذا العدد ماثلا للطبع كانت التحضيرات جارية لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية وسط جدل بين مؤيد ومعارض لعقده في هذا التوقيت أو حول قضايا تتعلق بالنصاب العددي، والنصاب السياسي، وحول جدول أعماله: إن كان الأمر سيقصر على انتخاب لجنة تنفيذية جديدة بعد الاستقالات بالجملة من عدد كبير من أعضاء اللجنة التنفيذية، أم أنّ المجلس سيبحث قضايا أخرى مصيرية، مثل انسداد الأفق أمام عملية الحل السياسي، ومثل المصالحة وإنهاء الانقسام، ومسائل أخرى كتفعيل وتطوير وتحديث أطر منظمة التحرير، ومشاركة القوى الإسلامية التي لم تلتحق بعد في هذه الأطر، علما أنّ حماس لها تمثيل في المجلس الوطني من خلال أعضائها في المجلس التشريعي كون أعضاء التشريعي حسب النظام هم أعضاء في المجلس الوطني.

وشمل الجدل أيضا موضوع النصاب، خصوصا وأنّ الدورة ستعقد في رام الله، وقد تضع السلطات الاسرائيلية عقبات تمنع حضور غالبية من أعضاء المجلس الوطني، ويمكن أيضا إذا قاطعت حركة حماس سلطة الأمر الواقع في غزة أن تمنع خروج أعضاء المجلس الى مقر انعقاده في رام الله، فضلا عن أنّ هناك عددا من الأعضاء رحلوا عن هذه الدنيا، ويتوجب استبدالهم، كما أنّ فصيلا من فصائل المنظمة " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" أعلن مقاطعته لجلسات المجلس.

وجرى جدل قانوني حول طبيعة الاجتماع إذا لم يكتمل النصاب، وحول طبيعة الجلسة إن كانت عادية أم استثنائية، أي أن تعتبر قانونية فيما إذا عقدت بمن حضر، وهل تكون نتائجها مقبولة أم تعمق الانقسام.

وزاد من القلق في الشارع الفلسطيني تحديد يومي ١٤ و١٥ سبتمبر موعدا لانعقاد جلسات المجلس

خصوصاً وأن اللجنة التحضيرية لم تأخذ وقتها.

كل ذلك جعل جميع الأطراف وفي مقدمتها حركة فتح ورئيسها السيد محمود عباس وفصائل أخرى وأعضاء اللجنة التنفيذية المستقلين منهم وغير المستقلين و رئاسة المجلس الوطني يقيمون الموقف، ويتحلون بأكبر قدر من المسؤولية، ويتخذون قراراً بتأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني لمدة ثلاثة شهور، مبررين ذلك بالقول حسب ما أعلن رئيس المجلس السيد سليم الزعنون: التأكيد أن انعقاد المجلس الوطني ضرورة وطنية، واستحقاق سياسي طال انتظاره، وأن انعقاده بحاجة إلى المزيد من الوقت للإعداد والتحضير، كما أكدوا ضرورة إفساح المجال أمام جميع القوى السياسية للمشاركة في تحمل المسؤولية في إطار الإلتزام بمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ولقد وجد هذا التأجيل ارتياحاً شعبياً، ورحبت الأوساط السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكل الشرائح الاجتماعية والفعاليات بهذا التأجيل متطلعة إلى الدور المناط بالقيادات السياسية المشاركة في اللجنة التحضيرية لتنفيذ ما يتعين أن تقوم به من أجل الإعداد والتحضير لعقد جلسة عادية بتوافق وطني يبحث كل القضايا ويتخذ فيها قرارات ويرسم سياسات عاجلة وسياسات مستقبلية، تحمي القضية الفلسطينية، وتعزز الوحدة الوطنية.

وبطبيعة الحال فإن اللجنة التحضيرية تتكوّن عادة من رئيس المجلس الوطني، ورئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل والقوى السياسية.

ولاشك أن الأعباء الملقاة على عاتق هذه اللجنة التحضيرية ليست سهلة، باعتبار أن التحضير لمجلس وطني يحظى بالإجماع بعد انقطاع جلساته ما يقارب عقدين من الزمن أمر ليس باليسير، وعمل اللجنة لن يكون عملاً يتعلق بإجراءات تنظيمية أو بروتوكولية، وإنما بجهد صادق وخالق من أجل توسيع دائرة التوافق: تنفيذ ما قرره المجلس المركزي من اصلاح وتطوير منظمة التحرير وضخ دماء جديدة إليها وقرارات سياسية تتعلق بوجوب تحديد العلاقات الأمنية والاقتصادية مع سلطات الاحتلال، وإجراء أوسع حوار وطني شعبي من أجل تجديد بنية منظمة التحرير وأطر السلطة الوطنية لمواجهة التحديات الراهنة والقادمة، في ضوء ما جرى على مدى السنوات الماضية من مخرجات من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني وفق ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة وبيان الشاطيء.

لم يعد هناك متسع من الوقت للماطلة وتعطيل المصالحة، فلقد جرت حوارات لا حصر لها في القاهرة والدوحة، ونفذت حركة فتح وفصائل المنظمة بالتشاور مع حركة حماس تشكيل حكومة

وفاق وطني، وكان من المأمول أن يؤدي ذلك الى تنفيذ حماس لتعهداتها السياسية وفي مقدمتها إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وتمكين حكومة الوفاق من القيام بمهامها والإشراف على إعادة اعمار ما دمرته الآلة العسكرية الاسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة، وفك الحصار عنه من خلال إشرافها على معبر رفح، لتأمين سفر المواطنين وعودتهم ، وتأمين دخول المواد اللازمة للإعمار كالإسمنت والحديد، لكنّ حماس لم تمكّن حكومة الوفاق من ممارسة مهامها بما في ذلك تسلّمها لمعبر رفح، وتسبب ذلك في المزيد من الأزمات الانسانية للمواطنين.

ومما فاقم الوضع وألحق أضرارا بجهود الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام ما تسرّب عن اتصالات تجريها حركة حماس مع الحكومة الاسرائيلية عن طريق طرف ثالث، عرضت فيها حماس على اسرائيل وقف إطلاق نار وهدنة طويلة الأمد، مقابل إنهاء إسرائيل لحصارها وإغلاق معابرها، والسماح لحماس ببناء ميناء بحري ومطار مدني، وتسهيل مرور المواطنين الى القدس. وهذه الاتصالات لم تعد سرا بعد أن تسربت لوسائل الإعلام، وافصح عنها بعض مسؤولي حماس، وخصوصا السيد أحمد يوسف. وفسّر ذلك بإصرار حماس على التمسك بسلطتها على قطاع غزة، وتوطيد هذه السلطة واستقلالها عن الشرعية الفلسطينية، وقيام حكومتها المقالة بادارة المعابر والميناء البحري والمطار بالتنسيق مع الجانب الاسرائيلي دون حاجة لمعبر رفح الذي يصر الجانب المصري على فتحه من خلال الشرعية الفلسطينية.

لذلك وبغض النظر عن هذه التجاوزات فإننا لا نفقد الأمل، ونتطلع الى وجود قيادات في حماس تمتلك الحكمة والعقلانية وبعد النظر ترى مصلحتها في الوحدة الوطنية، والمشاركة في منظمة التحرير والمشروع الوطني، وفي الاحتكام لصندوق الإقتراع ومبدأ تداول السلطة بدلا من الدخول في مفاوضات مع اسرائيل ودون أن تحصل على تخويل من منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويتعيّن على حماس أن تأخذ العبرة من تجربة السلطة، وتحفظ درس المفاوضات الذي أثبت أنّ اسرائيل لا تلتزم بتعهداتها، ولا بالاتفاقيات الموقعة معها، وأنها لن تعطي ذرة من الحقوق للشعب الفلسطيني سواء في الضفة أو غزة.

هكذا تم تأجيل المجلس الوطني الفلسطيني لمدة ثلاثة أشهر، وهي مدة قصيرة إذا ما نظرنا الى الأزمات الداخلية وما ستواجه اللجنة التحضيرية من صعوبات ويحدونا الأمل أن تتمكن من ايجاد حلول لما يواجهه المجلس القادم من مشكلات، بل اشكاليات، وأن تكفل جهودها بالنجاح.

ومهما يكن من أمر فإنّ عقد دورة جديدة للمجلس ضرورة وطنية واستحقاق سياسي طال انتظاره، ولا يحق لأي جهة فلسطينية بعد هذا التأجيل أن تكون عقبة أمام انعقاده، وأمام تجديده وتحديثه،

وضخ دماء جديدة فيه، وتوسيع دائرة القوى والفعاليات والشخصيات المستقلة في عضويته، ليسهم ذلك كله في إشراك الجميع في صنع القرار.

لقد ظلت منظمة التحرير طوال مسيرتها بيت الخبرة ومركز صنع القرار، والتوافق على برنامج الحد الأعلى، وإن تعذر فالتوافق على برنامج الحد الأدنى، ومنذ أن تسلّم الرئيس عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية حرص على عقد المجالس الوطنية في مواعيدها، وعلى ضخ دماء جديدة إليها، وتمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً، وحرص على توفير المناخ الديمقراطي تحت قبّته، فشهدت جلسات المجلس مداخلات تاريخية من جيل العمالقة في فتح والفصائل الأخرى، وكان الحوار ذو مستوى في الزمن المديد، وخصوصاً في العصر الذهبي للكفاح المسلح، فعكس ذلك عمق الفكر السياسي الوطني، وبطولة القيم والسجايا، والقدرة على تحمّل المسؤولية، وحماية القرار الوطني المستقل، وتجسيد الهوية التحررية لمنظمة التحرير التي تمثل واحدة من أهم حركات التحرر الوطني في العالم.

لقد حالت ظروف القاهرة دون انعقاد المجلس الوطني خلال عقدين من الزمن، ولكن المجلس المركزي وهو الإطار الوسيط الذي يمثل المجلس في حال انعقاده واصل عقد جلساته كلّما تيسّر ذلك، لكن عضوية المجلس المركزي لم يضح إليها دماء جديدة، ولم يتم تجديدها، وبالتالي فإن انعقاد المجلس الوطني ضرورة وطنية، واستحقاق طال انتظاره، ويتعيّن عقده دون ابطاء في أقرب وقت ممكن.